بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

اجتماع مشترك بين
لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب
ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين

إصلاح نظام الصرف

عبد اللطيف الجواهري
والي بنك المغرب

17 يناير 2018

المحتويات

1- تصنيف أنظمة الصرف من طرف صندوق النقد الدولي

2- سياسة الصرف في المغرب

3- إصلاح نظام الصرف

- الدوافع
- قرار سيادي
- تأثير الإصلاح على الاقتصاد والقدرة الشرائية
- التواصل والتحسيس

4- الخلاصة

أولا:
تصنيف أنظمة الصرف من طرف صندوق النقد الدولي

1- تصنيف أنظمة الصرف من طرف صندوق النقد الدولي

الفئة		التفاصيل	البلد
نظام سعر الصرف الثابت	تثبيت قوي	• لا وجود لعملة رسمية قائمة بذاتها (التعامل بالدولار ...)	14 بلدا، منها : باناما وكوسوفو والإكوادور
		• ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية بسعر صرف ثابت	11 بلدا، منها: بلغاريا والبوسنة وبروناي
	تثبيت مرن (5 فئات)	• ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية أو سلة من العملات • نطاق تقلب يقل عن 2٪ • تدخلات مباشرة أو غير مباشرة في السوق من طرف البنك المركزي	65 بلدا، منها : المغرب والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن وبوليفيا ولبنان وجمهورية التشيك
		• عدم الإعلان عن نوع نظام الصرف المعتمد • نطاق تقلب يفوق 2٪ • تدخلات مباشرة أو غير مباشرة في السوق من طرف البنك المركزي	11 بلدا، منها : كرواتيا وتونس وإثيوبيا
نظام التعويم	تعويم سعر الصرف	• سعر الصرف يحدده العرض والطلب في سوق العملات • تدخلات محدودة أو استثنائية للبنك المركزي	40 بلدا، منها : سويسرا وتركيا وكينيا والهند وزامبيا والفلبين
	التعويم الحر	• سعر الصرف يحدده العرض والطلب في سوق العملات	31 بلدا، منها : بولندا والمكسيك واليابان وأستراليا وإنجلترا
أنظمة أخرى		• أنظمة أخرى ذات سعر صرف مقنن	20 بلدا، منها: الجزائر وماليزيا وأنغولا وأذربيجان

1- تصنيف أنظمة الصرف من طرف صندوق النقد الدولي

قبل القرار الذي اتُخذ في 12 يناير 2018، كان المغرب يعتمد نظام تثبيت مرن يتميز بالخصائص التالية:

- يتم حساب سعر صرف الدرهم بناء على سعر محوري يعكس قيمة العملات الأجنبية المكونة لسلة العملات والتي تعكس أوزانُها حصتَها في ميزان الأداءات؛
- يتقلب سعر صرف الدرهم المطبق على عمليات التحويل يوميا داخل نطاق يتراوح بين 0,3-/+% مقارنة بسعر الصرف المحوري؛
- أما سعر صرف الأوراق البنكية الأجنبية مقابل الدرهم، فإنه يتقلب ضمن نطاق أوسع يتراوح بين 5-/+%، بالنظر إلى مصاريف معالجة هذه الأوراق البنكية (الخدمات اللوجستية وتكاليف التأمين ومخاطر سعر الصرف المتعلقة بمدة المعالجة وغيرها)؛
- يلبي بنك المغرب جميع احتياجات الفاعلين الاقتصاديين من العملات الأجنبية.

ثانيا:
سياسة الصرف في المغرب

2- سياسة الصرف في المغرب

الإطار القانوني والتنظيمي

القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب:

- **المادة 8:** «يتولى بنك المغرب تحديد قيمة الدرهم مقابل العملات الأجنبية في إطار نظام الصرف وسعر تعادل الدرهم المحددين بمقتضى نص تنظيمي.

  ولهذا الغرض، يحتفظ البنك باحتياطي الصرف ويدبره».

المرسوم رقم 2.06.267 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 76.03

- **المادة 2:** يُحدَّد نظام الصرف وكذا سعر تعادل الدرهم المنصوص عليهما في القانون رقم 76.03 بقرار للوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي بنك المغرب.

الظهير الشريف الصادر في 22 يناير 1958 والقاضي بإنشاء مكتب الصرف

- «يَسُنُّ **مكتب الصرف** التدابير المتعلقة بتنظيم الصرف من خلال الدورية العامة لعمليات الصرف ويتولى إعداد الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات الخارجية وميزان الأداءات».

2- سياسة الصرف في المغرب

نظام الصرف: أبرز المحطات

1959

- إنشاء بنك المغرب في 30 يوليو 1959
- إحداث الدرهم ليحلّ محلّ الفرنك المغربي في 17 أكتوبر 1959
- ربط الدرهم بالفرنك الفرنسي وفق سعر صرف ثابت
  - درهم واحد = 97,56 فرنكا فرنسيا
  - درهم واحد = 0,19761 دولارا أمريكيا

1973

تحديد قيمة الدرهم بناء على سلة مكونة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب.

في 17 ماي 1973، كانت سلة العملات تضم عملات البلدان التالية: فرنسا (38%) والولايات المتحدة الأمريكية (15%) وإسبانيا (15%) وإيطاليا (8%) وبريطانيا (7%) وألمانيا (7%) وسويسرا (4%) وبلجيكا (3%) وهولندا (2%)

1980

تعزيز حصة الدولار في سلة العملات (من 15% إلى 32%)، خاصة على حساب الفرنك الفرنسي (من 38% إلى 25%)

1983

في إطار برنامج التقويم الهيكلي:
- إعادة هيكلة السعر المرجعي وخفض قيمة الدرهم

2- سياسة الصرف في المغرب
أبرز المحطات: برنامج التقويم الهيكلي

- شهدت الفترة من **1978 إلى 1982** تدهورا كبيرا في التوازنات الماكرو اقتصادية: في المتوسط، بلغ **التضخم 10,1%** وعجز **الحساب الجاري 9,6%** وعجز **الميزانية 11,3%** ولم تكن **احتياطيات الصرف الصافية تتجاوز 28 يوما** من الواردات؛

- كان المغرب مجبرا على إعادة جدولة دينه الخارجي لدى الجهات المانحة، سواء العمومية أو الخاصة. وإلى جانب ذلك، تفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج للتقويم الهيكلي امتد من 1983 إلى 1993، وذلك من أجل تقليص عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري وإعادة تشكيل احتياطيات الصرف بهدف التمكن من تسوية الدين الخارجي؛

- ومن بين أهداف هذا البرنامج تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي. وفي هذا الصدد، قامت السلطات بخفض قيمة الدرهم لثلاث مرات بين عامي 1980 و1985 بنسبة بلغت 37% في المجمل؛

- وبطبيعة الحال، فقد كان لهذه التدابير عواقب اجتماعية.

2- سياسة الصرف في المغرب
أبرز المحطات: برنامج التقويم الهيكلي

- **وبعد عشر سنوات من الشروع في تنفيذ برنامج التقويم الهيكلي، تحسنت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.** ففي نهاية سنة 1993:

✓ انخفض معدل التضخم إلى 5,2% (ثم بلغ في المتوسط 2,9% خلال الفترة 1994-2000)، وانخفض عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية إلى 0,7% و2,0% على التوالي (وبلغا في المتوسط 0,8% و2,7% خلال الفترة 1994-2000)؛

✓ وارتفعت احتياطيات الصرف الصافية إلى ما يعادل حوالي 6 أشهر من الواردات (وبلغت في المتوسط 5 أشهر و17 يوماً خلال الفترة 1994-2000)؛

- وقد مكنت هذه التطورات من إرساء قابلية تحويل الدرهم بالنسبة للعمليات الجارية:

✓ التحرير الكامل للعمليات الجارية بالنسبة للمقيمين (الواردات والصادرات والخدمات)، حيث لم تعد تتطلب ترخيصا مسبقا من مكتب الصرف؛

✓ تحرير عمليات تحويل الرأسمال الأجنبي، فيما لا تزال عمليات تحويل الرساميل بالنسبة للمقيمين مقيدة.

2- سياسة الصرف في المغرب

سعر الصرف: أبرز المحطات

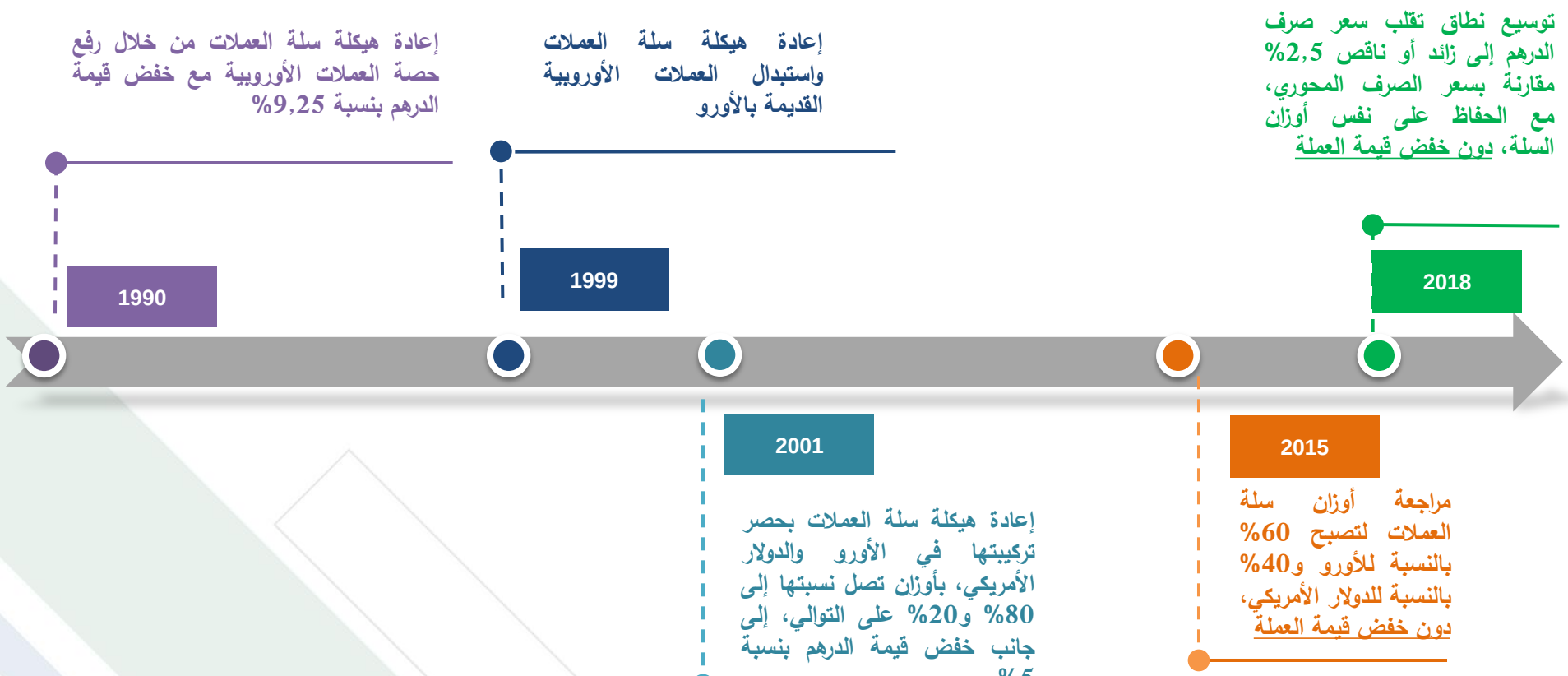

2- سياسة الصرف في المغرب

قانون الصرف: أبرز المحطات

1959

إلزامية بيع العملات لبنك المغرب

1993

إرساء قابلية تحويل الدرهم بالنسبة للعمليات الجارية

1996

إحداث سوق الصرف في المغرب مع رفع إلزامية قيام البنوك ببيع كافة عملاتها الأجنبية لبنك المغرب:

- الترخيص للبنوك بالاحتفاظ بموجوداتها الذاتية من العملات الأجنبية؛
- السماح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من عملاتهم الأجنبية

2007

تليين قانون الصرف فيما يخص:

- تغطية مخاطر الصرف
- شروط التوظيفات في الخارج
- الاستثمارات في الخارج، مع تحديد سقف لها
- قروض التصدير
- شروط التسديد المسبق للواردات

2007- 2008

اندلاع الأزمة المالية العالمية: أثر محدود على القطاع المالي المغربي، لاسيما بفعل ضعف انفتاح البنوك المغربية على الخارج وقلة حجم الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية من طرف الأجانب في المغرب.

2010

إجراءات جديدة في إطار تحرير قانون الصرف:

- رفع السقف المسموح به برسم الاستثمارات المغربية في الخارج
- تليين شروط تشغيل الحسابات المفتوحة باسم المصدّرين بالعملات الأجنبية وبالدرهم القابل للتحويل
- رفع مبلغ المخصص السياحي

2- سياسة الصرف في المغرب

حصيلة النظام المعمول به والدروس المستخلصة

- لقد مكن نظام الصرف الثابت الذي اعتمده المغرب إضافة إلى السياسات الحذرة إزاء التوازنات الماكرو اقتصادية التي نهجتها السلطات منذ برنامج التقويم الهيكلي والسياسات النقدية التي يطبقها بنك المغرب من تحقيق تحكم نسبي في الدين العمومي وعجز الميزانية وكذا في التضخم ومن الحفاظ على مستوى ملائم من احتياطيات الصرف؛

- في إطار المشاورات مع صندوق النقد الدولي برسم **المادة الرابعة** من نظامه الأساسي، تعمل وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بالتعاون مع فريق من خبراء هذه المؤسسة على التأكد سنويا من مدى تطابق سعر صرف الدرهم مع الأسس الاقتصادية. **وقد أظهرت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال السنوات العشر الأخيرة عدم وجود اختلال** بين سعر صرف الدرهم والأسس الاقتصادية للمغرب.

ثالثا:
إصلاح نظام الصرف

3- إصلاح نظام الصرف

الدوافع

✓ **دوافع أملاها المحيط الداخلي:**

- خلال السنوات العشر الأخيرة، تحسنت جميع مؤشرات التوازنات الماكرو اقتصادية، حيث تم التحكم في التضخم في مستوى يقل عن 2% وعجز الميزانية في **-3,6%** وعجز الحساب الجاري في **-4,3%** وتسجيل ارتفاع مستوى احتياطيات الصرف إلى ما يعادل 5 أشهر و27 يوما من الواردات في المتوسط إلى جانب متانة القطاع البنكي وقدرته على مواجهة الصدمات التي أكدها تقرير برنامج تقييم القطاع المالي لسنة 2015؛
- اختيار المغرب الانخراط في مسار العولمة: إبرام 56 اتفاقية للتبادل الحر، وإضفاء المزيد من المرونة على قانون الصرف بالنسبة للمقيمين؛
- وضع سياسات قطاعية طويلة الأمد توفر رؤية واضحة للمستثمرين المغاربة والأجانب مما يزيد من جاذبية البلد؛
- اعتماد المكتب الشريف للفوسفاط لاستراتيجية جديدة تهدف إلى تقوية دوره على الساحة الدولية كصانع للسوق؛
- تطور الصادرات المرتبطة بالمهن العالمية الجديدة للمغرب؛
- جعل القطب المالي للدار البيضاء مركزا ماليا إقليميا؛
- الاستراتيجية الإفريقية للمغرب التي تندرج في إطار إعادة بناء العلاقات جنوب-جنوب على أساس رابح-رابح.

3- إصلاح نظام الصرف

الدوافع

- **دوافع أملاها المحيط الخارجي:**

- الفترة الأخيرة التي تميزت بالأزمة المالية التي اندلعت في سنة 2007 وما نتج عنها من تداعيات لا زالت آثارها مستمرة إلى الآن:

في البداية كانت أزمة بنكية ومالية قبل أن تتحول إلى أزمة اقتصادية، ثم إلى أزمة اجتماعية ثم إلى أزمة دين عمومي؛

- زيادة حدة تقلب الأسواق، خاصة بعد 2007؛
- نهج سياسات صرف تنافسية؛
- تزايد حجم التدفقات المالية العابرة للحدود وتصاعد حدة تقلبها؛
- تشكيل تكتلات ومناطق اقتصادية كبرى (ميركوسير في أمريكا اللاتينية وآسيان في جنوب شرق آسيا)؛
- أمام هذه التحولات، بدا من الأنسب التوجه نحو اعتماد نظام صرف يكون أكثر ملاءمة مع هذه التطورات.

3- إصلاح نظام الصرف

قرار سيادي

- **يتعلق الأمر بقرار سيادي نابع من إرادة السلطات**، تم الإعداد له بالتنسيق بين الحكومة، ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية، وبنك المغرب؛
- والدليل هو أن **صندوق النقد الدولي ما فتئ يثير باستمرار مسألة إصلاح نظام الصرف** خلال المشاورات السنوية برسم المادة 4 (منذ سنة 1998)؛
- كما أشار **البنك الدولي** إلى مسألة الإصلاح منذ منتصف التسعينات وكذا في «مذكرته الاقتصادية حول المغرب» لسنة 2006؛
- **بل أخذنا الوقت اللازم لإنجاز الدراسات والتحاليل الضرورية والاطلاع على التجارب المرجعية وكذا تقييم تأثير الإصلاح على الاقتصاد والقدرة الشرائية للمواطنين**، وذلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية؛
- لكننا لم نشرع في التحضير لاعتماد نظام الصرف الجديد إلا **بعد أن تأكدنا من استيفاء كافة المتطلبات.**

3- إصلاح نظام الصرف

قرار سيادي

- **إن إصلاح نظام الصرف قرار** لم تفرضه أية مؤسسة مالية دولية ولم يتخذ تحت ضغط أية أزمة صرف كما حدث في عدة بلدان كانت مجبرة على الانتقال مباشرة إلى التعويم مع تنفيذ برنامج إصلاحي مع صندوق النقد الدولي يفرض شروطا صارمة تهمّ على الخصوص إصلاح وضعية المالية العمومية وتحرير الاقتصاد؛
- أما البلدان التي اختارت الانتقال طوعا وبطريقة تدريجية إلى نظام الصرف العائم، فيبقى عددها محدود جدا، واستمرت مدة الانتقال بين 5 و15 سنة، حسب وضعية كل بلد؛
- أما بالنسبة إلينا، فالقرار الذي اتخذته الحكومة يقضي بزيادة نطاق تقلب الدرهم مع الإبقاء على سلة العملات؛
- وتأكيدا لما سبق، لم يوقع المغرب أية اتفاقية مشروطة مع المؤسسات المالية الدولية.

3- إصلاح نظام الصرف

تأثير الإصلاح على الاقتصاد والقدرة الشرائية

- تشير السيناريوهات التي أعدها كل من بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، بناء على المعطيات المتوفرة وعلى أساس فرضية انخفاض قيمة الدرهم بنسبة قصوى قدرها 2,5%، إلى أن تأثير هذا الإصلاح على النمو في سنة 2018 سيكون إيجابيا وسيصل إلى 0,2+%؛

- وبالنسبة للتضخم، يقدر التأثير الأقصى بزيادة بنسبة 0,4%، إذ يشير السيناريو إلى بلوغ نسبة التضخم في سنة 2018 معدل 2% (بل 1,9%). وفي ما يتعلق بأسعار الوقود على وجه الخصوص، فإن انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار بنسبة قصوى قدرها 2,5% من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في أسعار الغازوال بنسبة 1,6%؛ أي إذا كان سعر الغازوال مثلا هو 9,6 دراهم للتر، فإن ثمنه سيرتفع بمقدار 0,15 درهم للتر ليصل إلى 9,75 درهما للتر.

3- إصلاح نظام الصرف

التواصل والتحسيس

- **البنوك التجارية: تم عقد حوالي 18 لقاءً بين يوليوز 2016 ودجنبر 2017**، حول المواضيع التالية:
  - التعريف بإصلاح نظام الصرف؛
  - كيفيات تزويد سوق الصرف بالسيولة من العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي؛
  - تنشيط سوق العملات بين البنوك؛
  - توعية الفاعلين بضرورة اللجوء إلى أدوات التغطية ضد مخاطر الصرف؛
- **السلطات الإشرافية:**
  - هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي – 9 فبراير 2017؛
  - الهيئة المغربية لسوق الرساميل – 24 مارس 2017.

3- إصلاح نظام الصرف

التواصل والتحسيس

- **القطاعان العام والخاص:**
  - المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على مديونية خارجية مهمة: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الطرق السيارة للمغرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الشريف للفوسفاط وشركة الخطوط الملكية المغربية – **23 نونبر 2016 و28 دجنبر 2016**؛
  - الاتحاد العام لمقاولات المغرب والفدراليات القطاعية – **20 أكتوبر 2016، 14و28 فبراير 2017**؛
  - شركات البورصة وشركات التدبير والاستثمار في رؤوس الأموال – **31 ماي 2017**؛
  - مكاتب الصرف – **24 مارس 2017**؛
  - الغرف التجارية والمستشارون الاقتصاديون للاتحاد الأوروبي – **22 مارس و22 ماي 2017**؛

- **المغاربة المقيمون بالخارج**
  - تنظيم حملة تحسيسية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج (في كل من باريس ومدريد وبروكسيل) – **23 و29 و30 يونيو 2017**.

3- إصلاح نظام الصرف

التواصل والتحسيس

- **الصحافة:**
  - تنظيم ثلاث ورشات لفائدة الإعلاميين في الصحافة الصادرة باللغة العربية والفرنسية – **13 و14 فبراير 2017**؛
- **الوسط الأكاديمي:**
  - تنظيم مؤتمر حول إصلاح نظام الصرف لفائدة الوسط الأكاديمي، بمدينة مراكش بتعاون مع جامعتي القاضي عياض وبازل السويسرية وبمشاركة جامعات الرباط والقنيطرة والدار البيضاء وجامعة الأخوين بإفران وخبراء من صندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية – **15و16 ماي 2017**؛
- **العموم:**
  - إعداد ونشر شريطي فيديو (بالعربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية) حول نظام الصرف بقناة البنك على موقع يوتوب – **يونيو 2017**؛
  - تقديم مداخلات في القنوات الإذاعية والتلفزية المغربية ولدى الصحافة المكتوبة؛
  - تقديم عرض حول إصلاح نظام الصرف لفائدة ممثلين نقابيين– **نونبر 2017**.

3- إصلاح نظام الصرف

التواصل والتحسيس

- **العموم:**

  - قام بنك المغرب بتخصيص ركن في موقعه الإلكتروني باللغتين العربية والفرنسية للأسئلة الأكثر تداولا حول موضوع إصلاح نظام الصرف. وسيتمكن العموم من الاطلاع على إجابات للأسئلة الأكثر تكرارا حول هذا الموضوع. كما يمكنهم طرح أسئلتهم بهذا الخصوص، وسيقوم البنك بالإجابة عنها في هذا الركن؛

  - ويقوم البنك كذلك يوميا بنشر «سؤال وجواب اليوم» على حسابه في موقع «تويتر»، بخصوص إصلاح نظام الصرف وذلك باللغتين العربية والفرنسية.

3- إصلاح نظام الصرف

التواصل والتحسيس

- وكما رأيتم، فقد حرصنا على إشراك كافة الفاعلين المعنيين بكل شفافية من أجل ضمان نجاح هذا الإصلاح، وكنا نؤكد لهم دائما أنه **لن يكون هناك خفض لقيمة العملة** وأن الأمر لا يتعلق بتعويم الدرهم؛

- رغم ذلك، فقد لاحظنا، وكما تعلمون، شراء مبالغ هامة من العملات الأجنبية خلال شهري ماي ويونيو من السنة الماضية، وكانت هذه المبالغ تتجاوز حاجيات السوق والفاعلين.

رابعا:
خلاصة

خلاصة

- إننا نعتقد أن الانتقال إلى نظام صرف مرن يشكل **رافعة** لتقوية تنافسية اقتصادنا، وسيدعم بالتالي السياسات الهيكلية التي تنهجها الحكومة؛
- ومن شأن هذا الإصلاح أيضا أن يعزز قدرة الاقتصاد المغربي على امتصاص الصدمات الخارجية على القطاعين الحقيقي والمالي والتي ما فتئت تزداد حدتها وصعوبة التنبؤ بها وتعقدها (مثل الأزمة السياسية الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأزمة أسعار المواد الأولية، وأزمة الديون السيادية)؛
- ومن الناحية التطبيقية، سنتتبع عن كثب تنفيذ هذا الإصلاح، لا سيما مع البنوك. وقد أصدرنا رسائل مناشير تلزم البنوك بموافاة بنك المغرب يوميا بجميع المعلومات المتعلقة بعملياتها بالعملات الأجنبية، خصوصا تلك التي تتم لحساب المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والأفراد من الزبناء.

خلاصة

- وقد شرعنا في تطبيق في هذا الإصلاح منذ أول أمس، والأمور تسير بشكل طبيعي، كما أعلنا عن ذلك من قبل، حيث ظل سعر تداول الدرهم في سوق الصرف في نطاق يتراوح بين 0,3+/-% بالرغم من توسيع نطاق التقلب إلى 2,5+/-%. كذلك، ظل سعر تداول الدرهم مقابل الأوراق البنكية الأجنبية في نفس المستوى المسجل قبل مرحلة الإصلاح.
- كل هذا يدل على أن البنوك والفاعلين الاقتصاديين قد استوعبوا فحوى هذا الإصلاح؛
- وسنستمر في التواصل المنتظم مع البنوك لتتبع تنفيذ الإصلاح؛
- وستستمر السلطات النقدية كذلك في التواصل مع البرلمان والفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين حول موضوع الإصلاح.

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

شكرا لكم